مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 16 العدد: 01 السنة 2024 ص 1083 - 1112

تاريخ الإرسال: 2022/02/02 تاريخ القبول: 2024/05/06
تاريخ النشر: 2024/05/16

أهمية الاشتراكات المالية للمهاجرين الجزائريين في حل مشكل تمويل الثورة التحريرية 1954- 1962.

The importance of Algerian migrants' financial contributions in solving the problem of financing the Liberation Revolution 1954- 1962.

عبد القادر تركي[1].
جامعة الوادي–الجزائر terki-abdelkader@univ-eloued.dz[1]

الملخص:

يعتبر مشكل الدعم المالي من أبرز القضايا التي شغلت قيادات الثورة التحريرية منذ بداية التحضيرات التي سبقت الفاتح نوفمبر 1954، وبعد انطلاقة الثورة وتوسعها صارت بحاجة إلى أموال كبيرة لتوفير السلاح والغذاء للمجاهدين، إضافة إلى توفير رواتب الجند والمصاريف التي تمنح لعائلات المجاهدين وغيرها من النفقات. وبالنظر إلى الركود الاقتصادي داخل الجزائر، فإن قادة الثورة التحريرية لجأوا إلى حلول أخرى لتمويل الثورة، ومن أبرز هذه الحلول الاعتماد على المهاجرين الجزائريين في الخارج. هذه الفئة من الجزائريين ساهمت بشكل كبير في دعم الثورة الجزائرية بالأموال؛ خاصة منها "أموال الاشتراكات"، حيث أن هذه الاشتراكات التي كانت تجمع من المهاجرين الجزائريين شكلت نسبة كبيرة من الأموال التي تُمول الثورة التحريرية.

وهذا ما سيكون موضوع بحثي هذا والذي سأعالج فيه أهمية الاشتراكات المالية للمهاجرين الجزائريين في تمويل الثورة الجزائرية، حيث سأعرف بقيمة هذه المبالغ

وطرق جمعها وإرسالها للثورة، إضافة إلى مدى تأثيرها على استمرار ونجاح الثورة التحريرية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المهاجرين الجزائريين– الثورة التحريرية– الاشتراكات– التمويل.

Abstract: The problem of financial support is one of the most prominent issues that has occupied the leadership of the editorial revolution since the beginning of the preparations prior to November 1954, and after the revolution began and expanded, it needed substantial funds to provide arms and food to the mujahideen, as well as to provide army salaries and expenses to mujahideen families and other expenses. Given Algeria's internal situation, which was characterized by economic stagnation, poverty and lack of financial resources for the people, the leaders of the editorial revolution have resorted to other solutions to finance the revolution, most notably the reliance on Algerian migrants abroad. This category of Algerians has contributed significantly to supporting the Algerian revolution with funds; In particular, "contribution funds," which were collected from Algerian immigrants, accounted for a large proportion of the funds that financed the editorial revolution.
This will be the subject of our research, in which we will address the extent to which Algerian migrants contribute to the financing of the Algerian revolution through the payment of contributions. We will know the value of these sums and the ways in which they are raised and sent to the revolution, as well as the extent to which they affect the continuation and success of the Algerian editorial revolution.

Keywords: Algerian immigrants - editorial revolution- socialism - finance.

عبد القادر تركي TERKI-ABDELKADER@UNIV-ELOUED.DZ

1.مقدمة:

واجهت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في غرة نوفمبر 1954 عدة تحديات، ولعل من أبرزها توفير المال والسلاح؛ ومنذ بداية التحضير لتفجير الثورة كانت مجموعة الـ 22 تعي أنها تنطلق بإمكانيات محدودة، لذا عولت منذ البداية على الدعم الشعبي والجماهيري متبنية شعار " ألقي بالثورة في الشارع يحتضنها الشعب"، ومع تعاظم الثورة في الداخل وانتشارها طرح وبشدة مشكل التمويل وصار من الضروري إيجاد حلول فعالة وسريعة، خاصة في ظل الإجراءات الأمنية المشددة من قبل السلطات الفرنسية في الجزائر، اتخذت عدة تدابير في هذا الاتجاه وكان من أبرزها الاعتماد على جمع أموال الاشتراكات المدفوعة للجبهة في الداخل والخارج، وكما في الداخل فقد ساهم المهاجرون الجزائريون في الخارج بدفع الاشتراكات خاصة منهم المهاجرين الجزائريين في فرنسا، وهذه النقطة سوف تكون محل دراستي والتي تحمل عنوان "**أهمية الاشتراكات المالية للمهاجرين الجزائريين في حل مشكل تمويل الثورة التحريرية**"، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الاشتراكات المالية للمهاجرين الجزائريين في حل مشكل تمويل الثورة التحريرية؟

يحمل هذا الموضوع أهمية من حيث إبراز جانب من جوانب الثورة التحريرية؛ خاصة في محاولة فهم وجه التآزر بين المهاجرين الجزائريين في فرنسا وجبهة التحرير الوطني، وكذالك عرض جانب من كيفية تسيير المهاجرين الجزائريين هناك، ولعل أبرز دوافع تعرضي لهذا الموضوع بالدراسة ينطلق من الرغبة في معرفة مصادر التمويل لجبهة التحرير والكشف عن جزء منها ألا وهو أموال الاشتراكات. لقد اعتمد المقال على عدة دراسات سابقة؛ ومن بين الدراسات الحديثة مقال يحمل عنوان "سياسة التمويل الداخلي للثورة التحريرية 1954-1962" للدكتور محمد بوحموم، ومن المصادر نجد كتاب عمر بوداود "من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة

التحرير الوطني مذكرات مناضل"، وقد تناولت هذه الدراسات جميع مصادر التمويل كالزكاة والضرائب والغرامات والاشتراكات وغيرها، وفي دراستي سأركز على أموال الاشتراكات وبالتحديد الاشتراكات القادمة من المهاجرين في فرنسا.

2. مساهمة المهاجرين الجزائريين في فرنسا في دعم الثورة من خلال الاشتراكات.

وصل عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا سنة 1954 إلى ما يفوق 200 ألف نسمة، وبالرغم من أن أحزاب جزائرية عدة كانت متواجدة في وسط المهاجرين بفرنسا إلا أن أغلبيتهم هم من أنصار حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وعند إنطلاق الثورة كانت الغالبية منهم تعتقد أن المصاليين هم من فجروا الثورة لذلك التحقت نسبة كبيرة منهم في فرنسا خاصة بالحركة الوطنية الجزائرية (MNA) (التي أنشأها مصالي الحاج في 05 ديسمبر 1954) وبقيت السيطرة على الجالية الجزائرية لهذه الحركة حتى سنة 1956 أين أخذت الجالية بتغيير مواقفها تجاه جبهة التحرير الوطني[1].

كان تأثير إنشاء فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا واضحا على تأطير المهاجرين، فقد أنشأت لجان تهتم بتسيير المهاجرين وتنظيمهم منها لجان الدعاية والإعلام ولجنة الشؤون الاجتماعية واللجنة المالية وأنشأت فرق للتدخل العسكري، ونتيجة لهذا النشاط الحثيث فإن جبهة التحرير في فرنسا سرعان ما تغلبت على الحركة المصالية وبحلول سنة 1957 أصبحت سيطرة الجبهة واضحة على الجالية الجزائرية هناك[2].

مع اشتداد الثورة في الجزائر وتضييق الخناق عليها من قبل السلطات الفرنسية خاصة بعد إنشاء خطي شال وموريس وعزلها عن مصادر التموين الرئيسية، فكرت الجبهة في اللجوء إلى الجبهة الفرنسية خاصة أنها تحتوي على أكبر عدد من المهاجرين الجزائريين القادرين على المساهمة وبشكل فعال في التمويل المالي وفك

أزمة المصاريف التي تعاني منها الجبهة في الداخل، وكان ذلك عن طريق الاعتماد على نظام دفع الاشتراكات وبصفة منتظمة.

ففي السنوات الأولى من حرب التحرير 1954-1955 وقبل قرارات مؤتمر الصومام، كانت الأموال المتاحة لجبهة التحرير الوطني لإشعال الثورة في حد ذاتها سؤالًا حاسمًا، لم يغطي صندوق الجبهة بالكامل نفقات مواجهة المستعمر[3].

حقيقة أن آلية دفع الاشتراكات كان معمولا بها حتى في داخل الجزائر، حيث يشير المناضل محمود عبدون الذي كان أحد المسؤولين عن تنظيم مالية جبهة التحرير إلى ذلك فيقول في كتابه" شهادة مناضل من الحركة الوطنية" أنه خلال شهر نوفمبر 1956 استقبل بن خدة في بيته وخلال هذا اللقاء أمره بتولي تنظيم الأمور المالية : «وقد أتى ليكلفني بإنشاء نوع من"خدمة الضرائب" الذي من شأنه أن يطبق نوع من العدالة إزاء الشعب وإن بعض التجار لا يربحون كثيرا ولكن يفرض عليهم بكيفية ثقيلة بينما آخرين يربحون أكثر ويدفعون اشتراكات أدنى»[4]، حيث أن جمع التبرعات في المجموعة كان يتم بدون طريقة نظامية في غالب الأوقات، فيكون هناك عنصر أو اثنان مكلفان بجمع التبرعات في دائرة خاصة أو قطاع مهني، ولكن نادرا ما توجد تنظيمات لجمع التبرعات بمعنى الكلمة؛ يعني منظمة على رأسها إدارة محلية وميدان للعمل محدد ومضبوط. وبإنشاء مصلحة الضرائب أصبح هناك نوع من التنظيم في جمع الاشتراكات وفرضها كل على حسب طاقته.[5]

ارتأت جبهة التحرير الوطني أن تقوم بتعميم دفع الاشتراكات على كافة الجزائريين سواء في الداخل أو في الخارج وخاصة على المهاجرين في فرنسا، وما ساهم في تفعيل عملية جمع الأموال في فرنسا هو تغلغل جبهة التحرير داخل المهاجرين الجزائريين هناك والتأطير المحكم لهم، وقد ساعدها في ذلك التقسيم الذي أوجدته داخل التراب الفرنسي، فهي تتمركز في المناطق التي تعرف كثافة سكانية

عالية للعمال الجزائريين، وقد قسمت فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا التراب الفرنسي إلى 06 ولايات والولاية إلى مناطق والمنطقة قسمت بدورها إلى نواحي[6].

وحسب رأي المناضل علي هارون في كتابه "الولاية السابعة" فإنه إذا كان المال هو العامل الرئيس للحرب وعصبها، فإنه يمكن القول وبدون مبالغة أن المركز العصبي لكفاح الجزائريين كانت فرنسا نفسها، وتلك هي المفارقة الكبرى، ومما لا شك فيه أن التواجد الكبير للمهاجرين الجزائريين بفرنسا يفسر نسبياً هذا التأكيد[7].

شكلت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا بواسطة اشتراكات المهاجرين الجزائريين ذلك البنك الذي يمول نشاطات الحكومة والخزينة التي تمول الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، فقد كانت تلك المنح المالية تغطي ميزانية سيرها بنسبة تزيد عن 80 %، وبهذه الأموال كانت الحكومة المؤقتة حرة في تصرفاتها، وفي وسعها أن تتصرف دون ضغوط خارجية، فلم تكن تحت تأثير الحاجة التي قد تجبرها على الانهزام، أو أن تكون ملزمة بقبول إعانات مالية مشروطة من أي طرف كان، وبهذه الأموال أيضا تمكنت الحكومة المؤقتة من سن السياسة الخاصة بها، دون تدخل الممولين الساعين إلى تحقيق مصالحهم، كما مكنها من الاحتفاظ بمكانتها بين المعسكرين الشرقي والغربي واختيار عدم الانحياز[8].

من عام 1959 حتى عام 1961 تم توجيه عدة رسائل مباشرة إلى المهاجرين، تطالبهم بدفع النقود، انبثقت هذه الرسائل بشكل رئيسي من ولاية الثالثة، منها رسالة بتاريخ 15 فبراير 1961 من سي طاهر الولاية الثالثة موجهة إلى العمال الجزائريين في فرنسا، وهذا يؤكد المبادرة التي اتخذها جيش التحرير الوطني لاستدراج المهاجرين الجزائريين مباشرة للمشاركة في تمويل مجاهدي الولاية الثالثة[9].

لهذا فإننا نجد أن الجالية الجزائرية في فرنسا قد ساهمت بقدر كبير في دعم الثورة الجزائرية مادياً، وذلك من خلال صندوق جبهة التحرير الوطني الذي ضخت

فيه أموال الاشتراكات، و شكلت الاشتراكات التي قدمها الجزائريون بفرنسا 80 % من ميزانية الحكومة المؤقتة، وقد ورد هذا في التقرير الذي قدمه أحمد فرنسيس وزير المالية سنة 1961م، حيث قال:«إن 80 % من المصادر المالية للحكومة المؤقتة من مساهمة العمال الجزائريين في المهجر وقد كانت اتحادية جبهة التحرير بفرنسا تصرف 10 % من اشتراكات العمال في مصاريف نقل هذه الأموال إلى خارج فرنسا إضافة إلى مساعدة السجناء وعائلاتهم وتنقلات المناضلين إلى تونس والمغرب»[10].

ومن بين الصعوبات التي واجهتها الفيدرالية أثناء عملية جمع أموال الاشتراكات هو تأثرها بالصراع الدائر بين جبهة التحرير والحركة المصالية، ففي بداية الثورة كانت أموال الاشتراكات قليلة خاصة في الفترة الممتدة من 1954 إلى 1955 بسبب نقص عدد المنخرطين في جبهة التحرير الوطني وانقسامهم بينها وبين تنظيم الـMNA، لكن بعد قضاء جبهة التحرير على الحركة المصالية في فرنسا تطور الدعم المالي بشكل كبير[11]، وهذا ما تأكده أيضاً المصادر الفرنسية التي تقول بأن هناك نوعين من المشتركين الجزائريين؛ النوع الأهم ويقدر عددهم ب150 ألف مشترك، فهؤلاء يدفعون اشتراكاتها لاتحادية جبهة التحرير بفرنسا، مقابل 10 آلاف مشترك ظلوا يدفعون اشتراكاتهم للـ MNA[12].

كانت سنة 1957 سنة بداية تراجع للحركة الوطنية الجزائرية في فرنسا حيث أن الأمور بدت تتضح للمهاجرين هناك بان جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري و بأنها هي التي تقود بحق القتال في الداخل ضد فرنسا عكس ما تروج له الحركة الوطنية، حيث وقع حدث مهم ساهم في توضيح الرؤى بالنسبة للمناضلين هناك وهو إضراب الثمانية أيام الذي دعت له الجبهة في فيفري 1957 فبينما حددت جبهة التحرير مدته بثمانية أيام نادت الحركة الوطنية بإضراب لمدة يوم واحد فقط، وكان المهاجرون يتابعون باهتمام كبير مجريات الأمور

بالجزائر، فلاحظوا أن الإضراب هناك قد تمت برمجته وإتباعه لمدة ثمانية أيام مما جعلهم يستخلصون بسرعة أن الشعب يسير وفق التعليمات الصادرة من طرف جبهة التحرير وبأنها هي من تقود الكفاح في الميدان لذا خرج المناضلون من صفوف الحركة بأعداد كبيرة ولم يبقى فيها سوى المتشددين منهم[13].

وفي 1958 فتحت جبهة التحرير جبهة قتالية في فرنسا من25 أوت إلى 27 سبتمبر، فشرعت هذه الأخيرة في تنفيذ عمليات واسعة ضد الأهداف الاقتصادية والعسكرية الفرنسية، منذ ذلك التاريخ تساءل الكثير من المناضلين المصاليين عن السبب الذي ترك جبهة التحرير وحيدة في حربها ضد الامبريالية في الأرض الفرنسية، ومنذ ذلك الوقت سجلت الحركة الوطنية الجزائرية تخلي الكثير من مناضليها النشطين ميدانيا عن صفوفها للالتحاق بجبهة التحرير الوطني وقام معظم أعضاء مكتب الحركة الوطنية الجزائرية بنفس الأمر، وهكذا فقد تقدم مسؤول المنظمة أحمد نصبة بتسليم أرشيف الحركة واشتراكات الشهر السابق للجنة الفدرالية فكان واضحا بأن المصالية قد خسرت الرهان[14].

1.2 نظام جمع الاشتراكات.

كان الجهد المالي للجزائريين المهاجرين في فرنسا في تطور مستمر، فقد حدد الاشتراك للفرد الواحد بـ1000 فرنك فرنسي قديم، وقد كان خلال الثلاث الأشهر الأولى إجبارياً على كل مناضل ومناصر، وبعدها زاد المبلغ وأصبح 2000 فرنك سنة 1956، إلى أن بلغ أخيراً 3000 فرنك سنة 1958 بالنسبة للعمال الأجراء، وقد كان معدل الأجر الشهري للعامل في هذه الفترة يتراوح بين 60.000 و 70.000 فرنك فرنسي قديم، أما التجار فكانوا يدفعون 5000 فرنك كمبلغ قاعدي، حيث ترتفع حصة الاشتراك حسب رأسمال كل تاجر[15]، وقد كان أغلب هؤلاء إما من أصحاب المقاهي والمطاعم أو الفنادق، فكانت اشتراكاتهم حسب أهمية ومدخول هذه

المحلات، وكان أصحابها يدفعون شهرياً ما بين 10000 إلى 15000 فرنك فرنسي قديم[16]، ويضيف المناضل محمد نامة[17] أنه توجد حالتان فقط يسمحان للمهاجر الجزائري بعدم دفع الاشتراك، الأولى أن يكون مريضاً، وهنا يتم التأكد من أنه مريض وإذا ثبت ذلك فإنه يعفى من دفع الاشتراك إلى غاية شفائه. والحالة الثانية أن يكون بطالاً وفي هذه الحالة يأمرونه بأن يقوم بالتسجيل في المكاتب التي تقوم بتشغيل المواطنين[18].

إن ضمان أمن أموال الاشتراكات كان أحد أهم العمليات التي يقوم بها تنظيم الجبهة في فرنسا، حيث تبدأ من خلية الجمع إلى خلية التحويل والنقل إلى خارج فرنسا، وكانت أولى شروط الأمن هي السرعة في عملية الجمع وإيداعها آمنة بعيدة عن عيون الشرطة[19].

الخطوة الأولى كانت جمع الأموال على مستوى الأحياء ثم المدينة ثم على المستوى الجهوي، وكان الجزائريون هم الذين يتولون تنفيذ هذه المراحل، ثم يأتي دور شبكات الدعم لتستقبل الأموال القادمة من مختلف المدن الفرنسية باتجاه باريس[20]، فكانت الأموال تُجبى من مرسيليا وليون وبوردو ومدن أخرى ثم تنقل إلى باريس بواسطة حملة الحقائب، وهناك يجمعها ضابط الارتباط في شقق مخصصة لهذه الغاية ويقومون بفرزها حيث كانت تأتي في حقائب وهي مبعثرة وتتم عمليات المحاسبة[21] .

فيما يتعلق بالفرع المكلف بنقل الأموال داخل فرنسا تولت الإشراف عليه هلين كوينا (مناضلة متعاطفة مع الثورة الجزائرية) بمساعدة عشرين مناضلاً جزائرياً كانوا يحولون الأموال التي يتم تجميعها من مساهمات الجزائريين المقيمين بفرنسا من مختلف المناطق الفرنسية نحو العاصمة باريس ليتم تخزينها هناك، أما فيما يتعلق

بنقل الأموال خارج فرنسا فقد تم تكليف هنري كوريال لأداء هذه المهمة لما له من علاقات جيدة مع عالم البنوك والمصارف[22].

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات تحويل ونقل المبالغ المالية الكبيرة إلى سويسرا، والتي كانت المحطة الأولى، قبل تقسيمها وتوزيعها نحو جهات أخرى، لم تطرح مشاكل عسيرة فقد كان أعضاء شبكة جونسون يستلمون المبالغ المالية في باريس ويحولونها إلى جنيف مقابل خدمة جد معقولة تتراوح بين 0,50 % و 1%[23].

استطاعت جبهة التحرير الوطني إيجاد حلفاء لها داخل التراب الفرنسي، متمثلين في شبكات الدعم أو"حملة الحقائب"، كان من أبرزها شبة جونسون تحت قيادة فرانسيس جونسون بالإضافة إلى شبكة هنري كوريال، ساهمت هذه الشبكات في نقل وتأمين الأموال وبفضلها تمكنت جبهة التحرير الوطني من ضمان مورد مالي للخزينة ساهم وبشكل فعال في حل المشاكل المالية التي تعاني منها الجزائر .

إن تلك الروح الوطنية التي جندت المهاجرين الجزائريين كرجل واحد في القتال جعلت عملية جمع الاشتراكات تصل إلى القمة بمئات الملايين، ولا يكاد ينقص منها سنتيم واحد، أو من غير أن يضيع منها شيء أثناء تنقلها عبر عشرات المستويات، لقد كانت أموال الثورة أموال مقدسة، سرقة أموال جبهة التحرير الوطني معناه سرقة أموال الأمة. طول خمسة سنوات من نشاط الفدرالية في جمع الاشتراكات لم تسجل سوى عدد محدود جداً من الأخطاء الصغيرة التافهة، وفي مثل تلك الحالات كان أعضاء المنظمة الفدرالية يتجنبون اللجوء إلى العقوبات التي لا رجعة فيها[24].

إن دقة العمل والسرية التامة والتسيير المحكم في جمع أموال الاشتراكات أدى إلى نجاح مهمة التمويل خاصة داخل فرنسا، فرغم ظروف العمل في وسط معادي ووسط مراقبة مستمرة لمصالح البوليس الفرنسي، فإن أجهزة فيدرالية جبهة التحرير

الوطني بفرنسا استطاعت في غالب الأحيان وبنجاح مذهل نقل الملايين من أموال الاشتراكات خارج الحدود الفرنسية.

2.2 إحصائيات عن مبالغ الاشتراكات المقدمة من طرف المهاجرين الجزائريين بفرنسا.

دعم العمال الجزائريون في فرنسا الثورة التحريرية باشتراكاتهم الشهرية التي بلغت ما لا يقل عن 16 مليار فرنك قديم خلال أربع سنوات (1958- 1961) كان كبيراً رغم قمع الشرطة الفرنسية[25]، ففي في شهر جانفي 1961 فقط وصل مبلغ مساهمات العمال الجزائريين في المهجر إلى 49.085.960 فرنك فرنسي قديم، منها 55.062.750 فرنك اشتراكات التجار، و53.539.880 فرنك فرنسي قديم مبلغ تبرعات العمال البسطاء، و3.725.000 حصيلة المبالغ التي دفعها العمال الجزائريون جزاء مخالفتهم لقوانين الثورة[26]، وحسب المناضلة هلين كوينا فقد وصل حجم المبالغ التي تم تجميعها من اشتراكات الجزائريين في فرنسا إلى 500 مليون فرنك فرنسي قديم شهرياً، أي ما يملأ حوالي ستة أو ثمانية حقائب، وكانت هذه الأموال هي عصب الحرب، والمورد المالي الرئيس لجبهة التحرير الوطني خلال سنوات الحرب[27].

وخلال سبعة أشهر من عام 1958م (جوان، جويلية، أوت، سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) تم جمع مبلغ 238.38185 مليون فرنك فرنسي قديم من المناضلين في المهجر، وإرساله إلى الحكومة المؤقتة التي تأسست في القاهرة في سبتمبر 1958 بواسطة شبكة فرانسيس جونسون[28]، وابتداءً من سنة 1960 كان تمويل جزء من حاجيات الولايات الجزائرية من صلاحيات الفدرالية، فكانت هذه الأخيرة تقوم بإرسال عدة دفعات مالية تتراوح بين 200 إلى 300 مليون فرنك قديم للولاية الواحدة، فكانت الأموال تبعث نقداً إلى مختلف مناطق البلاد، وهكذا فبالنسبة

للولاية الأولى والثانية فإن الأموال كانت تصل إلى سطيف، أما الولاية الثالثة فقد كان المبلغ يصل إلى مقر الولاية، وكذلك الشأن بالنسبة لباقي الولايات[29].

وفي السنوات الأخيرة من الثورة التحريرية وحسب ما جاء في أحد الأعداد الخاصة لجريدة "لوموند" فإن فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني كانت تقدم شهريا ما قيمته واحد مليار فرنك فرنسي[30]، كما يؤكد كل من المناضلين عمر بوداود وعلي هارون أن تنظيم جبهة التحرير الوطني بفرنسا قد لعب دوراً في تغذية الثورة الجزائرية بالمال بواسطة الاشتراكات والتبرعات التي كان يقدمها المناضلون، وقد قدرت هذه الأموال حسب هذا المصدر ب600 مليون فرنك فرنسي قديم كل شهر، أي أكثر من نصف مليار سنتيم، هذا في بداية سنة 1958 وارتفع المبلغ ليصل إلى مليا سنتيم فرنك فرنسي قديم سنة 1959[31].

3.2 هل كانت الاشتراكات تدفع من قبل المهاجرين بالرضا والرغبة في دعم الثورة أم بسبب الخوف والتهديد؟

جمع أموال الاشتراكات من قبل جبهة التحرير الوطني أثار علامات استفهام كبيرة خاصة حول طريقة تحصيلها، وقد شهدت هذه النقطة بالتحديد الكثير من الالتباس، فهناك من ذهب للقول بأن هذه الأموال كانت تجمع بالتهديد والعنف وأن الكثير من العمال والتجار امتنعوا عن تسديدها لذا لجأت الجبهة إلى استعمال العنف ضدهم ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى حد التصفية الجسدية، فما حقيقة هذه الأقوال؟

فيما يخص المهاجرين في فرنسا فإننا نجد من جهة المناضل علي هارون يؤكد أن المهاجرين الجزائريين وخاصة المتواجدين بفرنسا قد أدركوا ضرورة تحمل جهد الحرب من قبل جميع أفراد الأمة، وبالتالي فإنهم تحمسوا لمبدأ المشاركة والدعم المالي للثورة، كما نفى المناضل تلك الدعايات التي كانت تبثها الشرطة الفرنسية

التي زعمت أن مداخيل الاشتراكات هي ثمرة ابتزاز المال، والتي جمعت بالعنف والتهديد[32].

تقارير الشرطة الفرنسية أكدت بأن المهاجرين الجزائريين كانوا يتعرضون للابتزاز والعنف عند تحصل الأموال منهم، وحسب القضايا المعروضة على محكمة نيس وغراس فإن أعمال العنف بين الجزائريين تتراوح من الاعتداء والضرب إلى القتل، وحسب رأي الباحث رياض بن خليفة فإن في أيديولوجية جبهة التحرير الوطني يمكنها بصفتها الممثل الوحيد للجزائريين أن تطالب باستخدام "العنف المشروع" من خلال إطلاق العنان للمقاتلين وجماعات الصدمة، من أجل ترهيب المتمرّد على دفع الاشتراكات من أجل تعظيم جمع الأموال ويظهر العنف كعنصر مكون للمشروع القومي لجبهة التحرير الوطني[33].

ويؤكد المناضل على هارون على كلامه بأن ما تدعيه الشرطة الفرنسية غير منطقي، وذلك أن مراقبة وإرغام المهاجرين الجزائريين في فرنسا –والذين يبلغ عددهم 300.000 مهاجر– على دفع الاشتراكات يستوجب توفير عدد كبير جداً من المناضلين المنخرطين في الفدرالية، وهذا العناء كله من أجل 3000 فرنك فرنسي. فهل يحتاج هذا المبلغ كل هذا العناء؟ إن مجرد التفكير في هذه الأرقام يكفي لدحض هذه الأباطيل الكاذبة[34].

وعلى عكس ما أورده علي هارون؛ وحسب شهادة المناضل "محمد نامة" فإن دفع الاشتراكات كان واجباً على كل مهاجر جزائري، فيتوجب عليه بذلك دفع الاشتراك شهرياً للخلية المكلفة بجمع الاشتراكات، وإذا رفض المهاجر دفع الاشتراك فإنه يتعرض للتهديد وتفتك منه بطاقة التعريف الخاصة به وذلك بغرض التعرف عليه وسهولة الوصول إليه إذا قرر الوشاية إلى الشرطة الفرنسية، وإذا أصر المهاجر

الجزائري على عدم دفع الاشتراك فقد يصل الأمر إلى قتله، ويذكر في ذلك أن العديد من المهاجرين قد تمت تصفيتهم بسبب اعتراضهم على دفعها[35].

هذا ما أكدته تقارير الحرس الجمهوري الفرنسي والتي أوردت أن جامعي التبرعات يرافقهم رجال مسلحون أو أنهم لجأوا إلى العنف، فيتم إعطاء الأوامر لهم قبل وقت قصير من التنفيذ، فمثلا صلاح لوشين الذي "كان عنفه أسطوريًا في فار، في بوش دو رون وفي مقاطعة غارد"، جاء إلى ألب ماريتيم في 26 أكتوبر 1960 لقيادة حملات عقابية في قطاع كان[36].

وقد حمل كتاب " حملة الحقائب" لكل من هيرفي هامون وباتريك روتمان إشارة تدل أن العنف كان أحد أساليب جمع الاشتراكات في فرنسا:«كان المال هو العمل الأساسي للشبكة فكلما حكمت الجبهة قبضتها السياسية على 450 ألف جزائري الذين يعيشون في فرنسا كلما تعاظمت مهمة جمع الأموال، ففي كل كوخ وفي كل فندق وفي كل مبنى كان جباة الجبهة يجمعون الاشتراكات الشهرية "بالإقناع أو بالقوة" ألفا فرنك قديم للعاملين بأجر أو ضريبة حسب رقم المبيعات المقدرة بالنسبة للتجار وهكذا تجمع الأموال التي تمت جبايتها على مستوى المنظمة»[37].

وعن هذا يرد المناضل علي هارون ويؤكد أن المنظمة في فرنسا واجهت العديد من المشاكل والصعوبات في عملية جمع الاشتراكات من الهاجرين، لكن ليس بسبب رفض المهاجر دفع المبلغ من أجل المساهمة في النضال المشترك وإنما لأسباب أخرى[38].

ومن هذه الأسباب أن بعض المهاجرين الجزائريين كانوا يدفعون الاشتراكات مرتين في الشهر، وذلك أن بعض المسؤولين المحليين في الجزائر لم يكونوا يعلمون بوجود تنظيم لجبهة التحرير بفرنسا إلى غاية سنوات 1959- 1960، فكانوا يتصلون بالمهاجرين في فرنسا من أبناء منطقتهم لمطالبتهم بالمال، هؤلاء المهاجرون

ينبهرون بالرسائل التي تصلهم مباشرة من المجاهدين في الجبال ويفضلون دفع المبلغ للذين يحاربون في الميدان، كما أنهم يجدون أنفسهم مضطرين لدفع مبلغ الاشتراك مرة ثانية للجنة الفدرالية، هذه الحالات تسبب بعض الحوادث والإشكالات خلال العملية[39].

كما لا ننسى الدور الذي لعبته السلطات الفرنسية في هذا الشأن حيث أخذت في نشر الدعاية المغرضة وأخذت في نشر معلومات مغلوطة هنا وهناك بأن مداخيل الاشتراكات هي ثمرة ابتزاز وجمعت بالعنف والتهديد[40]، بالإضافة إلى تغذيتها للصراع الدائر بين جبهة التحرير الوطني بفرنسا والحركة المصالية هذا ما جعل المهاجرين في حالة ترقب وشك حول حقيقة مفجري الثورة وبطبيعة الحال هم كانوا غير متأكدين لأي جهة يجب أن يدفعوا اشتراكاتهم.

وكمثال على هذا التحريض ما أوردته الصحافة الفرنسية حيث نشب في يوم 10 سبتمبر 1958 نزاع في "نيونكريشن سيرنتال" بالسار بين قدامي المنخرطين في الحركة الوطنية الجزائرية وبين فوج مسلح من نفس الحركة، حيث رفض قدامى المنخرطين دفع الاشتراكات فحاول الفوج المسلح إرغامهم على فعل ذلك، وقد استغلت الصحافة الفرنسية الفرصة لإدخال جبهة التحرير في الدعوى، ولمحت إلى أن النزاع كان بين الجبهويين ومناضلي الحركة الوطنية[41].

بعد عرض الرأيين في إشكالية دفع الاشتراكات فإنه يمكننا القول أن الأغلبية من المهاجرين كانوا يحسون بمأساة بلادهم التي تعيشها في ظل الاستعمار الفرنسي والظلم الذي تعيشه عائلاتهم وأهاليهم في أرض الوطن، لذلك فإنهم كانوا متشجعين للمساهمة بكل الطرق والوسائل، ومنها دفع الاشتراكات الشهرية لتمويل الثورة التحريرية. ومع ذلك فقد كانت هناك حالات عديدة استعملت فيها القوة والعنف لجمع الاشتراكات، وقد تعددت الأسباب لهذا التصرف، لكن المؤكد أن هناك بعض

المهاجرين لم يكونوا يرغبون في دفع أموالهم لدعم الثورة وذلك لنقص الروح الوطنية عندهم أو لأسباب أخرى، لكن هذه الفئة ومع مقارنتها مع عدد المهاجرين في أي بلد لا تعد شيئاً.

3. رد فعل فرنسا على جمع الاشتراكات من المهاجرين الجزائريين بفرنسا.

عندما أدركت مصالح الشرطة الفرنسية خطورة الدور الذي تلعبه أموال الاشتراكات على حربها في الجزائر سخرت كل ما لديها من قوة للبحث والكشف عن مخابئ أموال الجبهة ومطاردة حامليها وناقليها وشبكات الجمع والتوزيع[42]، إلا أن الشرطة الفرنسية رأت أنه ليس من مصلحتها المتابعة اليومية لشبكة جمع الأموال في فرنسا، فقررت تكثيف عمليات المراقبة والتفتيش على العمال الجزائريين في نهاية كل أسبوع ونهاية كل شهر، أي في تاريخ قبض العمال لأجورهم وفي نفس الوقت دفع مستحقات اشتراكهم للحزب، لكن الفدرالية تفطنت لهذه الإستراتيجية فقررت جمع الاشتراكات في تواريخ غير منتظمة وعلى كل فرع مكلف بالجمع الالتزام بأجندة خاصة به[43]، ومع ذلك فإن مصالح الأمن الفرنسية صادرت حوالي مليار سنتيم من اشتراكات الوطنيين الجزائريين خلال سنوات (1956- 1962)[44].

هكذا وبفضل متانة التنظيم الموجود في فرنسا والانخراط الكلي للمهاجرين استطاعت جبهة التحرير الوطني تحصيل مصادر مالية محددة وعالية نسبياً، ولولا هذا الدعم لما تمكنت الحكومة المؤقتة من تلبية حاجياتها الحكومية، فلم ينتظر المهاجرون في فرنسا صدقة من أحد، فاعتمدوا أولاً على أنفسهم وكانوا يشعرون بارتباطهم العميق والملتزم بالكفاح من أجل الاستقلال[45].

4. خاتمة:

أصبح واضحا لدينا الآن بما لا يدع مجالا للشك أن أموال الاشتراكات شكلت حلا مفصليا في أزمة التمويل التي عانت منها جبهة التحرير الوطني، وأن

المهاجرين الجزائريين قد لعبوا دوراً هاماً في إمداد الثور الجزائرية بالأموال، ففي حين تأزم الوضع الداخلي وأصبحت الثورة الجزائرية مهددة بالنقص الحاد في الأموال والإمكانيات، جاء الانفراج والدعم من الخارج متمثلاً في الدعم المالي الكبير الذي قدمه المهاجرون الجزائريون، هذه الأموال التي جمعتها الجبهة من المهاجرين الجزائريين والتي كانت تعد بمبالغ كبيرة جداً سمحت بتغطية جزء كبير من احتياجات الحكومة المؤقتة والثورة الجزائرية، وقد رأينا كيف كانت هذه الأموال تجمع بطريقة جد منظمة وآمنة لترسل بعدها إلى حساب الحكومة المؤقتة أو إلى قيادات الولايات التاريخية في الداخل.

ورغم ما أثير من شكوك حول هذه الأموال وما روجت له الصحافة والبوليس الفرنسي بأنها أموال أخذت بالابتزاز وتحت طائلة التهديد، إلا أن ذلك لم يقارب الحقيقة؛ فالحقيقة أن الغالبية العظمى من المهاجرين استجابوا لأوامر الجبهة والتزموا بدفع الاشتراكات برضاهم وعن قناعة، قناعة بأنها جزء من الكفاح الوطني في سبيل نيل الاستقلال، ورغم وجود آراء مخالفة تأكد استعمال القوة والعنف في بعض الحالات ضد المهاجرين من أجل جمع الاشتراكات، إلا أنها تعد حالات منفردة ومعزولة.

الإحالات والمراجع:

[1] أحمد صاري، «دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية»، **مجلة المصادر**، العدد1، 2011، ص337، 338.

[2] نفسه.

[3] Leila HAMMOUD et Lyazid BIROUCHE, «L'apport de l'émigration algérienne en France dans le financement de la wilaya III», Revue d'histoire méditerranéenne, Numéro spécial Vol. 04, N : 02, Septembre 2022, p52.

[4] محمد عبدون، شهادة مناضل من الحركة الوطنية، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص114، 115.

[5] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 1999، ص184.

[6] أحمد صاري، المرجع السابق، ص339.

[7] علي هارون، الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962، ترجمة الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص405.

[8] عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص187.

[9] Leila HAMMOUD et Lyazid BIROUCHE, op cit, p53.

[10] علي زين العابدين، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1914- 1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أدرار، 2013/ 2014، ص71.

[11] غنية طوينة، العمال الجزائريين في فرنسا ودورهم في مساندة الثورة الجزائرية 1954-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، 2013/ 2014، ص39، 40.

[12] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 54، ط2، دار ثالة للنشر، الجزئار، 2009، ص65.

[13] عمر بوداود، المصدر السابق، ص11، 112.

[14] نفسه، ص114.

[15] علي هارون، المصدر السابق، ص406، 430.

[16] سعدي بزيان، المرجع السابق، ص63.

[17] ولد سنة 1934 بمنطقة قمار-ولاية الوادي-، انخرط في الثورة التحريرية من بوابة تونس سنة 1955م، ليتوجه بعدها في إلى فرنسا وينخرط في المنظمة الفدرالية لجبهة التحرير

هناك منذ النصف الثاني من سنة 1956. كان نشاطه في الفدرالية ضمن مجموعة كانت تسمى ب (groupe de choque)، والتي كانت مهمتها القيام بالعمليات التأديبية. وهذه المجموعة ستسمى فيما بعد بمجموعة الفدائيين. وظل المناضل ينشط في صفوف الفدرالية بفرنسا إلى غاية الاستقلال. ينظر: مقابلة شفوية مع محمد نامة (مجاهد في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا)، تمت المقابلة في مقر جمعية الجواهر، قمار– الوادي، الجزائر، يوم 28 سبتمبر 2019.

[18] مقابلة شفوية مع محمد نامة، المصدر السابق.

[19] غنية طوينة، المرجع السابق، ص41.

[20] شعبان إبدو، شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية 1957– 1962، أطروحة دكتوراه مقدمة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017/ 2018، ص205.

[21] هيرفي هامون وباتريك روتمان، حملة الحقائب المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر 1954– 1962، ترجمة: حسين العودات، نور الدين سكوتي، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص76، 77.

[22] شعبان إبدو، المرجع السابق، ص205.

[23] علي هارون، المصدر السابق، ص423.

[24] عمر بوداود، المصدر السابق، ص195.

[25] غنية طوينة، المرجع السابق، ص42.

[26] سعدي بزيان، المرجع السابق، ص67.

[27] شعبان إبدو، المرجع السابق، ص206.

[28] سعدي بزيان، المرجع السابق، ص64.

[29] عمر بوداود، المصدر السابق، ص187.

[30] أحمد صاري، المرجع السابق، ص340.

[31] سعدي بزيان، المرجع السابق، ص43.

[32] علي هارون، المصدر السابق، ص406.

[33] Riadh Ben Khalifa, « Collecte de fonds et violence dans le milieu des travailleurs immigrés algériens : Alpes Maritimes (1956-1962) »,

Crime, Histoire & Sociétés / Crime, History & Societies [En ligne], vol. 23, n°2 , 2019, pp 79-80.

[34] علي هارون، المصدر السابق، ص406.

[35] مقابلة شفوية مع محمد نامة، المصدر السابق.

[36] Riadh Ben Khalifa, op cit, p 84.

[37] هيرفي هامون وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص76.

[38] علي هارون، المصدر السابق، ص406.

[39] نفسه.

[40] غنية طوينة، المرجع السابق، ص39.

[41] علي هارون، المصدر السابق، ص345.

[42] نفسه، ص408.

[43] غنية طوينة، المرجع السابق، ص42.

[44] سعدي بزيان، المرجع السابق، ص64.

[45] علي هارون، المصدر السابق، ص426.